فوضى أسعار السلع والمواد الغذائيّة.. إبحثوا عن الدولار والإحتكار بعض التجّار استوردوا سلعاً وبضائع لأكثر من أربعة أشهر

بروفسور جاسم عجاقة

القيود التي فرضتها المصارف على حركة الدولار الأميركي كنتيجة للتهافت غير المسبوق على سحب الودائع، وإرتفاع سعر صرف الدولار الأميركي لدى الصيارفة، دفع بالأسعار إلى الإرتفاع بشكل ضرب الأمن الإجتماعي.

هذا القول يبقى ناقصًا إذا لم يتمّ فهم الآلية التي تمّ من خلالها نقل إرتفاع سعر دولار الصيارفة إلى أسعار السلع والبضائع. وقد يقول البعض وهذا حق، أن الإستيراد مُقوّم بالدولار الأميركي وبالتالي فإن إمتناع المصارف عن تلبية حاجة المستوردين وتوجه هؤلاء إلى شراء الدولار لدى الصيارفة رفع سعره إلى مستويات إنعكست تلقائيًا في أسعار السلع والبضائع المستوردة وحتى المحلية التي تستخدم مواد أوّلية مستوردة. إلا أن إختزال الأمر بهذه الطريقة هو تبسيط لعملية تحوي على تعقيدات أكبر.

فالمعروف تاريخيًا أن ٨٠٪ من الإقتصاد اللبناني مُحتكر (بشكل مباشر أو غير مباشر) من قبل عدد قليل من الشركات أو الأشخاص التي لها صلة مع أصحاب النفوذ. وبالتالي فإن إنخفاض أسعار النفط في الفترة المُمتدّة بين الأعوام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ (أكثر من ٦٠٪!) لم ينعكس في أسعار السلع والبضائع في لبنان كما يُظهره مؤشر الأسعار الذي يُصدره الإحصاء المركزي.

أيضًا يقول أحدّ تجار المواد الغذائية أنه قام بإستيراد كمّية كبيرة أكبر من المعتاد في شهر تشرين الأول قبل بدء الإحتجاجات الشعبية في ١٧ تشرين الأول وهي كافية لأكثر من أربعة أشهر. تاجر أخر يستورد الكماليات لأعياد رأس السنة قال أنه إستورد كل حاجته لموسم أعياد الميلاد ورأس سنة ٢٠١٩ في شهر أذار من العام ٢٠١٩.

إذًا كيف يُمكن لإرتفاع أسعار الدولار لدى الصيارفة أن يؤثر بهذا الشكل على أسعار السلع والمواد الغذائية؟ الجواب في الربح غير المشروع والمعاقب عليه في المرسوم التشريعي ٨٣/٧٣.

بالطبع هذا القول لا يشمل كل التجار، فالصغار منهم يشترون بضائعهم من المستوردين الكبار الذين يرفضون بيع بضائعهم إلا نقدًا وبالعملة الصعبة أو ما قيمتها لدى الصيارفة بالليرة اللبنانية! البضائع هي نفسها وبكلفة مُنخفضة، إلا أن السعر يتغيّر ويا للأسف!

عند سؤالنا أحد أصحاب المطاعم عن كيفية شرائه المواد الغذائية والمشروبات والمواد التي يحتاجها لتقديم خدماته، قال أن المورّدين يرفضون بيع السلع إلا نقدًا وفي المقابل مُعظم زبائن هذا المطعم يدفعون بالبطاقات المصرفية. وأضاف أنه يواجه مشاكل عديدة في سحب الأموال من المصرف وأن قدّرته على الصمود مُتعلّقة بقدرته على الإستحصال على النقد.

أيضًا العديد من محطات الوقود ترفض قبول الدفع بالبطاقات المصرفية وتُلزم أصحاب السيارات الدفع نقدًا وإلا لا يُمكن تعبئة الوقود!

إذًا نستنتج مما سبق أن إرتفاع الأسعار يحوي على شقّين: الأول وهو مرتبط بشكل أساسي بهيكلية الإستيراد الإحتكارية (بإمتياز)، والثاني إرتفاع أسعار صرف الدولار الأميركي لدى الصيارفة.

وهذا يعني أن الأرباح الناتجة عن الإحتكار أصبحت تُدّفع مباشرة من قبل المواطن بدل أن يدّفعها مصرف لبنان من إحتياطاته! للتذكير كل السلع والبضائع إرتفعت أسعارها بإستثناء المحروقات، القمح، الأدوية، فاتورة الخليوي، والمعاملات المصرفية التي يؤمّن مصرف لبنان الدولارات لها.

الحاجة للدولار الأميركي على الصعيد الإقليمي (تركيا، سوريا، مصر، الأردن، العراق) أدّت إلى أن السلع والبضائع المُهرّبة إرتفعت أسعارها بشكل كبير. وبحسب أحد أصحاب المطاعم، إرتفع سعر كيلو التنبك المُهرّب من ٢٥ ألف ليرة إلى ٤٠ ألف ليرة مما فرض عليه رفع أسعاره. هذا الواقع ينطبق على كل السلع والبضائع المُهرّبة (والأمثلة كثيرة).

الرقابة على التجار في هذه المرحلة الحرجة صعبة جدًا خصوصًا أن عدد التجار الصغار كبير جدًا (الألاف) ومراقبتها كلها هو أمر شبه مُستحيل من قبل ١٤٠ مراقباً من وزارة الإقتصاد والتجارة. وبدل ذلك، يتوجّب مراقبة التجار المستوردين وعينة من التجار الصغار بذلك تكون الفعّالية أكبر. ويقول البعض أن وزارة الإقتصاد والتجارة لا تمتلك المسوغ القانوني لمراقبة العمل بين التاجر وتاجر أخر بل أن قانون حماية المُستهلك يرعى العلاقة بين التاجر والمُستهلك (لم يتمّ التصويت على قانون التنافسية بين التجار). إلا أن النصوص القانونية مطّاطة وهناك العديد من النصوص التي يُمكن الإستناد عليها للقيام بهذه الرقابة.

أرقام وزارة الإقتصاد والتجارة المتوافرة على موقعها الإلكتروني لا تُعطي الأسعار إلا للأشهر التي تسبق تشرين الثاني ٢٠١٩، وبالتالي هذه الأسعار لا تعكس الحقيقة الحالية على الأرض. أمّا أرقام الإحصاء المركزي المتوافرة منذ العام ٢٠٠٧ وحتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٩، تُشير إلى أن هذا المؤشر هو في إرتفاع مُستمر وقدّ سجّل إنعطافًا تصاعديًا ملحوظًا منذ بدء الإحتجاجات الشعبية ووصل إلى مستوى تاريخي في تشرين الثاني ٢٠١٩ مع ١١٢,٤٩ نقطة. ويعود سبب الإرتفاع هذا إلى الفوضى الواضحة في الأسواق والناتجة عن غياب السلطة التنفيذية.

وتُشير تفاصيل تقرير مؤشر الأسعار الصادر عن الإحصاء المركزي إلى أن أسعار الألبسة والأحذية سجلت إرتفاعًا بنسبة ٣٠٪ في شهر تشرين الثاني مقارنة بأسعار كانون الثاني ٢٠١٩، وسجّل كل من أسعار المشروبات الروحية والتبغ والأثاث والتجهيزات المنزلية إرتفاعًا بنسبة ١٥٪!

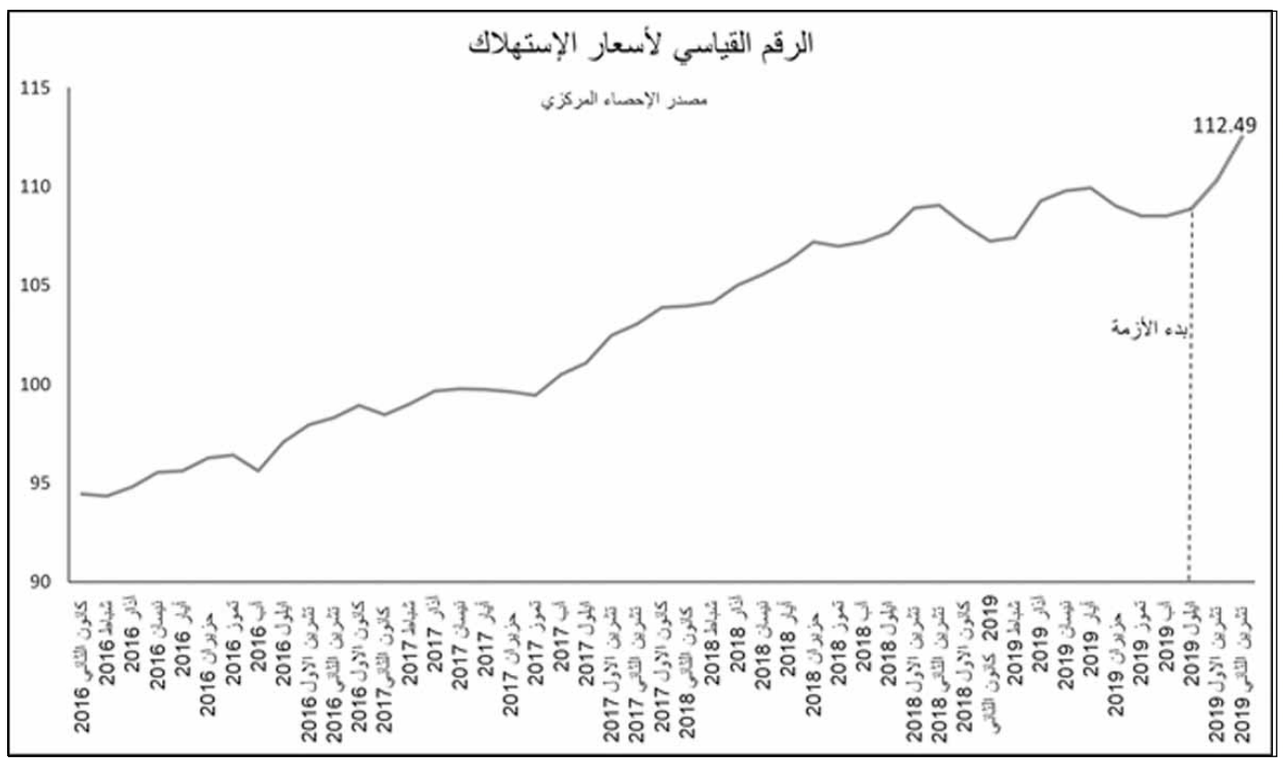

الحسن: أحقيّة التظاهر السلمي وعدم التهاون مع الشغب

الحسن تترأس اجتماع الأمن المركزي

ترأست وزيرة الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال ريا الحسن اجتماعا استثنائيا لمجلس الامن المركزي، حيث استهلت الاجتماع بالدعوة الى «ضرورة الاسراع في تأليف حكومة تعمل فورا على اقرار برامج واتخاذ قرارات من شأنها المساهمة في الوقوف على حاجات المواطنين، وبدء معالجة الوضعين الاقتصادي والمالي اللذين بلغا مرحلة دقيقة جدا وأرخيا بثقلهما على الوضع المعيشي».

وجددت الحسن تأكيد «أحقية التظاهر السلمي تحت سقف القوانين مرعية الاجراء التي كفلت حرية التظاهر»، مشددة على «عدم التهاون مع المخلين بالأمن ومثيري أعمال الشغب التي تضر بمصالح المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة، والمعتدين على عناصر الجيش والقوى الامنية المولجة حفظ الامن والنظام».

ثم اطلع المجلس على الاجراءات الامنية المتخذة من قبل الاجهزة العسكرية والامنية في المناطق اللبنانية كافة، في ظل استمرار التحركات والتظاهرات الشعبية. وشددت في هذا الاطار على «ضرورة استمرار التنسيق بين الاجهزة العسكرية والامنية وعقد الاجتماعات الدورية»، التي كانت تتم على نحو دائم منذ بداية التحركات الشعبية بتوجيهات واشراف منها ومن قيادة الجيش».

وناقش المجلس مسألة ارتفاع معدلات السرقات، فطلبت الحسن من القوى الامنية «مضاعفة جهودها لمكافحة هذه الظاهرة».

وعرض المجلس الاشكالات التي تسجل في عدد من المصارف نتيجة الاجراءات المقيدة للسحوبات والتحويلات، فطلبت الحسن «الاستمرار في المحافظة على أمن المودعين وسلامة الموظفين، بما يضمن ديمومة عمل هذا القطاع الحيوي».

كما تطرق المجلس الى انعكاس الوضع الاقتصادي الصعب على الوضع الامني وتداعياته الكبيرة على الامن الاجتماعي وعلى حياة المواطنين، فشددت الحسن على «اهمية الدور المناط بوزارة الشؤون الاجتماعية والبلديات لوضع حد لظاهرة تواجد افراد ومواطنين داخل مؤسسات الدولة ومرافقها العامة، وذلك عن طريق ايجاد حل دائم لمشكلة الابنية الآيلة للسقوط».

خريس: إذا بقيَ الوضع على ما هو عليه ستبدأ الثورة من جديد ونكون من روّادها

* أعلن النائب علي خريس، في حفل تأبيني في بلدة عدلون، «ان الوضع اذا بقي على ما هو عليه ستبدأ الثورة من جديد ونكون أهم روادها».

وقال: «التقينا دولة الرئيس وهو يعمل اكثر من المجهود للخروج من الازمة التي نعيشها، ونحن مع كل المطالب التي يطالب فيه المتظاهرون لكننا لسنا مع قطع الطرقات وتسكيرها على الناس»، مطالبا الحكومة المستقيلة «بالقيام بواجباتها على غرار حكومة العراق التي استقالت وما زالت تقوم بتصريف الاعمال لخدمة المواطنين».

واستغرب خريس «التأخير بتشكيل الحكومة وهدر الوقت وتسويف الامور، والناس لم تعد تتحمل»، مضيفا «لا خروج من الازمة الا بتشكيل حكومة جديدة وحكومة إنقاذية باسرع وقت ممكن».

المشنوق: إمّا حكومة تكنوقراط أو المواجهات في الشارع ستزداد

صدر عن النائب نهاد المشنوق البيان التالي: «لقد انتقلت غالبية الانتفاضة الشعبية من مرحلة المطالبة باستقالة الرئيس المكلّف إلى الإلحاح عليه بتشكيل حكومته من التكنوقراط خلال أيام قليلة جداً، معترفين بصموده الدستوري وغضّ الطرف عن الإشكالية الميثاقية لتكليفه، وما شهدناه بالأمس من تخريب وعنف مبرمج في شارع الحمراء يوضح بما لا يقبل الشكّ أنّ البلاد بين خيارين لا ثالث لهما: إمّا حكومة تكنوقراط عاقلة تقترح إصلاحات اقتصادية ونقدية تنظّم الخراب الذي أصابنا وتتصالح مع المشروعيّتين العربية والدولية، أو أنّ المواجهات في الشارع ستزداد عنفاً بعد التحاق عناصر أحزاب التكليف بالإنتفاضة وصولاً الى إراقة الدماء. وبغض النظر عن مسبّبيه، سلطةً أو معارضة، فإنّ المسؤولية تقع على السياسيين جميعاً، بحسب تعبير الأمم المتحدة. في وقت أشار صندوق النقد الدولي إلى مستوى قلّة المسؤولية التي يلمسها من المسؤولين اللبنانيين، المتنصّلين من مسؤولياتهم، والتي لم يسبق له أن واجه مثلها في أيّ دولة من الدول التي عانت أزمات اقتصادية ومالية مشابهة، محذّراً أي الصندوق من أنّ التأخير المتمادي سيؤدي حتماً الى انهيار سريع جداً جداً».

أضاف البيان «إنّ الرئيس المكلّف قد ساهم في استعادة بعض الصلاحيات المهدورة، وهو يدفع اليوم ثمن تمسّكه بهذه الصلاحيات، بعدما اعتاد الفريق الحاكم على طمس صلاحيات الرئاسة الثالثة تحت وابل من الاجتهادات التي تكاد تخنق الطائف، وبالتالي فإنّ الرئيس المكلّف لا يتحمّل مسؤولية التأخير في التشكيل، بل هو ضحيّة بعض الذين سمّوه ومعارضي تسميته أيضاً، وكذلك هو حال الشعب اللبناني».

قائد الجيش التقى سفيرة أوستراليا يرافقها الملحق العسكري الجديد

استقبل قائد الجيش العماد جوزاف عون في مكتبه في اليرزة، سفيرة دولة أوستراليا في لبنان «Rebekah GRIND-LAY»، التي قدّمت العقيد البحري «Doug GRIFFITHS» كملحق عسكري جديد خلفا للعقيد «Christopher BUXTON».

دريان التقى سفير بريطانيا

استقبل مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى السفير البريطاني كريس رامبلينغ، وتم البحث في الشؤون اللبنانية واوضاع المنطقة وتعزيز العلاقات بين البلدين.

جلسة عامة لمناقشة موازنة ٢٠٢٠ في ٢٢ و٢٣ الجاري

دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري الى عقد جلسة عامة يومي الاربعاء والخميس ٢٢ و٢٣ الجاري قبل الظهر وبعده، لمناقشة واقرار موازنة ٢٠٢٠ .

إنفلات الوضع الميداني في الشارع قرع ناقوس الإنذار في عواصم القرار الإقليميّة!!

هيام عيد

قطع اوتستراد جونيه من قبل الطلاب

يرتدي الطابع الجديد الذي اتخذه الحراك الشعبي في الساعات الماضية، طابع الحسم على المستويين السياسي والميداني وتالياً الحكومي، اذ ان اوساط وزارية في حكومة تصريف الاعمال، كشفت عن أن أفق المأزق الحكومي قد أصبح واضحاً وهو التصعيد الخطير في الشارع او تشكيل حكومة جديدة بالحد الادنى من التفاهمات السياسية على الحصص والحقائب، وذلك بعدما كانت المفاوضات السياسية قد وصلت الى حال من المراوحة السلبية في ضوء انقطاع التواصل المفيد بين المعنيين بهذه العملية في عطلة الاسبوع الماضي ، الى أن تحركت عجلة الاتصالات صباح يوم الثلاثاء وتبدل المشهد بالكامل.

واذ وصفت الاوساط الوزارية الملف الحكومي بأنه بات يفتقد المعايير التي كانت متبعة في عمليات تأليف الحكومات منذ اتفاق الطائف، وجدت أن هذه العملية قد تحولت الى رهينة للتجاذبات كما حافزاً لتصعيد الانتفاضة الشعبية، بينما أصبح من الثابت أن المواطنين الخائفين على مصيرهم، قد قرروا البقاء في الشوارع التي أقفلوها حتى ولادة الحكومة الجديدة والتي يجب أن تعمل على ابعاد شبح المجاعة عنهم في مرحلة أولية قبل أن تعمل على تنفيذ أجندات سياسية او مالية او اقتصادية. واعتبرت أن العجز الواضح عن الوصول الى اتفاق سياسي ما بين القوى المعنية بالتأليف بشكل خاص، هو الذي تسبب بالجولة الاخيرة من التصعيد السياسي والشعبي، لكنها كشفت أن خلاصة ساعات الغضب يوم الثلثاء الماضي، قد ساهمت في تحويل المسار الحكومي من الاتجاه السلبي الى اتجاه جديد أقل سلبية، حيث أن ضوابط واضحة وخطوطاً حمراء قد وضعت أمام العاملين على خط التأليف وهي التي أدت الى انحسار موجة التصعيد هذه وتأجيل «الغضب» الشعبي.

وقالت الاوساط الوزارية ان الاستحقاق الحكومي هو اليوم امام منعطف حاسم سواء لجهة الاعلان عن التشكيلة النهائية او لجهة الاعلان عن فشل العملية برمتها، مع العلم أن أكثر من شخصية سياسية التقت الرئيس المكلف في الساعات الماضي أكدت أنه ليس في وارد اعلان الفشل وأنه بات أكثر اصراراً اليوم على انجاز مهمته، وبالتالي فإن حكومة الاختصاصيين قد وضعت على نار حامية بصرف النظر عن مشهد النار المشتعلة في الشوارع.

ومن ضمن هذا السياق فإن الانقلاب في المناخ السياسي، يخفي في طياته قراراً جرى اتخاذه على أعلى المستويات، كما لفتت الاوساط نفسها، وهو يقضي بوضع حد لكل العقبات الموضوعة امام ولادة الحكومة. وأوضحت أن الانزلاق نحو التصعيد على المستوى السياسي على الاقل، قد تمت فرملته سريعاً وخصوصاً أنه تزامن مع انفلات الوضع الميداني في الشارع والذي نقلت صورته وسائل الاعلام المحلية والدولية، مما أدى الى قرع ناقوس الانذار في عواصم القرار الاقليمية والدولية، ودفع بالتالي الى تدخلات عاجلة من أجل تشجيع آليات العمل السياسية لتأليف الحكومة لان تشكيل الحكومة سيشكل محطة مفصلية في المشهد الداخلي الامني قبل المالي والاجتماعي والاقتصادي.